

آفاق التعليم العالي في ظل الألفية الثالثة

حالة الجامعة الجزائرية

د. إسماعيل بوخواوة

فوزي عبد الرزاق

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة سطيف

ملخص المداخلة:

يتناول هذا البحث أهمية التعليم العالي وآفاقه المستقبلية في ظل الألفية الثالثة بالنسبة للدول العربية مع دراسة حالة الجزائر حيث تم تقسيم البحث إلى أربع أقسام: يشير القسم الأول من البحث إلى مدى أهمية التعليم العالي في التخصصية الاقتصادية والاجتماعية. أما القسم الثاني، فتناول آفاق التعليم العالي في الوطن العربي ومدى مساهمته للألفية الثالثة، بينما تطرقنا في القسم الثالث إلى واقع الجامعة الجزائرية ومدى تطلعها المستقبلية في ظل عالم تسوده تطورات معلوماتية متسارعة، أما القسم الرابع والأخير نتناول فيه بدراسة وتحليل أهم النتائج والاقتراحات والبدائل المطروحة.

المقدمة

إن الاتجاه السائد في أدبيات تقدم الأمم ينظر إليه من خلال مستوى التعليم، فهو الركيزة الأساسية في تكوين وبناء مقومات الإنسان العقلية والوجدانية لأن التعليم هو فن صناعة المواطن. ولقد أضحى مصدر القوة الجديد في الدراسات المستقبلية بلا منازع ضمن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 1958 أنه بزغ فجر مجتمع التعليم الذي يحل تدريجيا محل مجتمع الإنتاج، والتي تصبح به الموارد البشرية المؤهلة والمعلومات وثيقة الصلة أشد أهمية من الموارد الطبيعية ورأس المال ومن ثم نقل الصراع في العالم اليوم إلى السباق في التعليم والاستزادة الفكرية، وإن أخذنا هذا الصراع أشكالاً وألواناً مختلفة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية فجوهر هذا الصراع ولبه هو التعليم ولذلك تقاس الأمم ومستوى تحضرها بما تزخر به من تعليم عالي. إننا نشهد اليوم نهضة التعليم في جميع أنحاء العالم وأرى ذلك يشهد تاريخ البشرية أنه منذ العصور الغابرة، وممرور الإنسان من مرحلة "المادة الحية" إلى مرحلة "المادة المفكرة" حاول دائما العمل على استغلال واستخدام قدراته الذهنية من أجل تحسين مستواه المادي أولا وقبل

كل شيء آخر، لقد شكلت المعرفة عبر قرون مضت حجر الزاوي لبناء أي حضارة، فإذا رجعنا مثلا الفراعنة على سبيل المثال وليس الحصر فإننا نجدهم قد رفوا شعارا مفاده "شعب بدون تعليم يعطي أمة ضعيفة" وما يقوي هذا الشعار النظرية الجديدة التي جاء بها "شيمون بيريز" في كتابه تحت عنوان "الشرق الأوسط الجديد" والتي تجسد بحق الاستراتيجية الصهيونية الجديدة في مرحلة استبدال التوسع الجغرافي باختراق المجتمعات العربية تقنيا وعلميا بصفة خاصة وذلك لمواجهة الحكم العربي بكيف إسرائيلي.

إن القرن الجديد يظهر من خلال بواده أنه سيكون قرن المعارف والميزة التكنولوجية، وأن العالم سيدخل فعلا حقبة تاريخية حاسمة وهي مرحلة ما يمكن تسميته بمرحلة "أومو تكنولوجكوس" HOMO TECHNOLOGICUS أي الرجل التكنولوجي إن صحت العبارة بحيث تصبح التكنولوجية هي المهيمنة على كل شيء والمحرك الأساسي لحركة التاريخ المعاصر للشعوب.

ونحن بدورنا نستغرب في حيرة تقاعس الأمة العربية عن القيام بدورها التعليمي مع أنها تمتلك مخزونا هائلا من الثروات والإمكانات وبالرغم من أنها ما زالت تابعة تحت وطأة التشظى والتشردم.

والسؤال المثار هنا: هل أنتبه العلماء والباحثون لقيمة التعليم والمؤسسات الجامعية في نهضة الأمم؟ ثم هل بإمكاننا الاستفادة منه في هذه المرحلة العصبية التي تعيشها أمتنا؟ وما هو الدور الذي يضطلع به التعليم الجامعي بصفة خاصة لإقلاع حضاري جديد؟ والسؤال الأخير وهو ما هو واقع الجامعة الجزائرية في ظل التطورات التي يشهدها العالم اليوم؟

للإجابة عن هذه الأسئلة قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة محاور:

المحور الأول: الدور الحضاري للجامعات العربية قديما

المحور الثاني: تمويل الجامعات العربية.

المحور الثالث: دور وهدف الجامعة في الوقت الراهن.

المحور الرابع: الجامعة الجزائرية الواقع والآفاق.

I- الدور الحضاري للجامعات العربية قديما:

لا شك في أن الأمة العربية والإسلامية منذ قيامها ككيان سياسي عرفت المدارس والمؤسسات التعليمية، فقد اعتنى الخلفاء والأمراء بالعلم والتعلم، ودعواهم إلى مجالسهم الخاصة.

ومن الخطأ اعتبار أن النهضة العربية في مجال العلوم انحصرت في بيوت الحكمة وخزائن الكتب، ومكتبات المساجد دائما شملت العناية العربية الحضارية المدارس والجامعات في مختلف العلوم والآداب والفنون لصناعة نخبة فكرية واعية، الأداء رسالة حضارية متميزة.

فقد كانت المدرسة المستنصرية والتي أسسها المستنصر (623-630هـ) والذي جعل لها قاعة المحاضرات ومسكن للأساتذة الطلاب وملحق بها مرافق للطعام ومطبخ وحمامات... إلخ وهي أشبه بالمدن الجامعية الحالية، والمدارس النظامية التي أسسها نظام الملك في العراق فكانت قمة العظمة في نوعية التدريس والروعة في الدور الحضاري، كما أنشأ نور الدين (1118 - 1174م) المدارس في سوريا وأنشئت المدرسة الظاهرية بمصر والتي أنشأها الظاهر بيبرس (656 - 676هـ) من سلاطين المماليك في عام 662 هـ وهي من أشهر مدارس القاهرة، كما أنشأت شمس (حفيدة صلاح الدين الأيوبي) العصمتية ببغداد سنة 671هـ وتم بناء مؤسسة تعليمية بمصر أنشأها المنصور بن قلاوون الألفي عام 683هـ، أطلق عليها اسم المدرسة المنصورية والمدرسة الصلاحية ومؤسسة تعليمية أنشأها السلطان حسن عام 757 هـ، ومدرسة قايتباي بمكة والتي بناها السلطان سليمان القانوني.

والنتيجة التي يمكن استخلاصها هو في الوقت الذي لم تكن الجامعات بمعناها الحالي وجود في العالم الغربي كان الوطن العربي يزخر بجامعات على أعلى مستوى ليشد الرحال إليها طليعة الأمم الفكرية كالفرويين والأزهر إضافة إلى الجامع الأسري وجامع الزيتونة وجامعة قرطبة وقد كانت تلك الجامعات تضم خليطا من الطلاب والأساتذة العرب وغيرهم، وهكذا لبثت هذه الجامعات تضطلع بدورها الحضاري ردحا من الزمن. كما يتضح مما سبق ذكره أن الحضارة العربية لم تقتصر في خدمة المؤسسة التعليمية، وأن الجامعة حضيت بعناية فائقة من قبل الجهات الرسمية أو الشعبية، وبالمقابل أدت الجامعة دورها الرسالي المنشود على جميع الأصعدة.

والملاحظ اليوم أن الجامعات العربية تخلفت عن الركب تخلفت عن الركب وتقلص دورها بعد أن أخذت منها الجامعات الغربية زمام المبادرة، فالسؤال الملح هنا ما هو السبب في ذلك؟ أيرجع إلى ضعف التمويل العربي للجامعة؟ ولماذا أحدث هذا التراجع في التمويل؟ مع ما تزخر به الأمة من خيرات لا تحصى.

تمويل الجامعات العربية مسألة منسلة بأسباب البقاء والاستمرارية:

- لم تعد مسألة تمويل الجامعة قضية قومية فحسب بل أضحت اليوم أمرا حتميا لما ينبغي أن تضطلع به الجامعات من أدوار مهمة تتجلى خاصة فيما يلي:

1. التحديات الجسام التي تحتازها الأمة العربية على جميع الأصعدة فلازالت الأمة تعاني من جملة مشكلات التي تهدد أمنها، فقد فرض عليها الانقسام والتشرد ونهبت ثرواتها، واحتل قسم من أراضيها إلى جانب إثارة مشكلات الأقليات من وقت إلى آخر (البربر - الأقباط - الأكراد). وذلك كله وغيره يندرج في سلسلة الأخطار المحدقة بالمنطقة العربية ويجعل التفكير في أمنها أمرا ملحا، لأن هذه المشكلات تؤثر إلى حد بعيد في أوضاعه الاقتصادية وانصرافه إلى البناء الداخلي وتقوية إمكانياته ولن تجري في هذا المضمار محاولة استرداد هذا الأمن من الخارج مكلفا تكاليف باهضة تثقل كاهل الأمة وتستنزف خيراتها من جهة ومن جهة أخرى كما يقول "المهدي المنجرة" إن الحقيقة المرة التي تفرض نفسها في الوقت الحالي هي أن العالم العربي الإسلامي لا يتحكم في مصيره وأن استقلاله مازال شكليا على عدة سنوات، ثم يضيف قائلا والأدهى في هذا الباب، هو أن تحسن مراكز التوثيق والمعطيات حول العالم الإسلامي توجد في البلدان المصنعة، وعدد منها بتمويل من بلادنا والأخطر من ذلك كله ضخامة غفلتنا ومدى اهتمام غيرنا الذي يعلم ويعي قدرتنا وقوتنا لو استيقظنا، هي أن الفتيكان هو أول من قدر عدد المسلمين في العالم وأول من أقدم على نشر بحوثه الإحصائية في لأوائل الثمانينات إثر جهد جهيد قام به 600 خبير في 200 بلد طوال 10 سنوات.

2. إن مشاكل التبعية التقنية المطلقة أدت إلى ارتمان الاقتصاد العربي إلى المديونية الخارجية ووضع ما تبقى من المراكز الوطنية والجامعات والإطارات العملية غير المهاجرة والقابعة في أوطانها تحت رحمة الإحباط ودفعها إلى الارتباط باتفاقيات من التعاون العلمي المنجز وفق صياغات وبرامج وضعت أصلا لتحقيق أهداف محددة تمهد السبيل للقوة الأجنبية من اختراق هذه البلدان والتحكم في مصيرها كما توفر من معطيات ومعلومات وأفكار تخدم مخططات مستقبلية مرتبطة بالاستثمار وعودة الاستعمار بأشكال وصيغ عديدة تكرر تبعية تامة لهذه البلدان، وتسعى إلى تجنيد أطرها العلمية الوطنية في خدمة المخططات الأجنبية

إن حصيلة المعلومات والنتائج والدراسات المحصل عليها بهذه الطرق تفوق بإضعاف مضاعفة ما كانت تحصل عليه دول الغرب من شبكات جاسوسياتها ونشاط دوائرها الديبلوماسية.

أمام هذا التحدي في ميدان التبعية العلمية فهل سنظل دولا تستورد التكنولوجيا وتشترى الحلول لمشاكلنا عن دول تفصح عن حقدتها وكرهها لنا.

إن النموذج التنموي لدول العالم الثالث بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة منذ الستينات إلى يومنا هذا لا يزال يتخبط في عدة مشاكل لأنه مبني على التقليد الأعمى بدون بدراسة واعية للمناخ والبيئة والقيم، وبدون الاهتمام بأهداف وطموحات الشعوب وانعدام رؤيا للمجتمع، وهذا الأخير الذي يعد في نظر "المهدي المنجرة" أخطر من التخلف.

3. إن الدراسات المستقبلية تشير إلى حاجة الوطن العربي إلى 12 مليون باحث لمواجهة هذا القرن للقيام بأعباء البحث العلمي في مراكز بحثية معنية بالدراسات التطبيقية والعلمية والتخطيط الذكي والمدروس والتعاون العلمي التريه الذي يخدم توجهاتنا ومصالحه شعوبنا ولا يفرض بأية طاقة علمية أو كفاءة مهاجرة (Exode des compétences).

ففي فرنسا مثلا نجد الأشخاص الذين وصل تكوينهم إلى ما فوق الدكتوراه الرقم القياسي بعد الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا، بعد هذه الدول العظمى يأتي المغرب بعدد 650 إطار بمستوى ما فوق الدكتوراه وبعد إسبانيا وإيطاليا تأتي الجزائر بـ 500 إطار ما فوق الدكتوراه، وبعد بولونيا والبرازيل تأتي تونس بـ 450 إطار.

وخلاصة القول هو أنه يوجد عدد لا يحصى من الأشخاص الموجودين بالجامعات ونحن ليست لنا حتى إحصائيات في هذا الشأن، إنه إهمال كبير لعلمائنا ومفكرينا وبالمقابل يجدون في الدول الغربية كل الرعاية والعناية.

ولذلك ينبغي تشجيع الكفاءات العلمية العربية على خدمة أوطاننا لتشجيعها ووضعها على رأس مؤسسات علمية مدعمة بميزانية مالية كافية يمكن دعمها بتمويل مالي من صناديق مالية عربية تنشأ خصيصا في بلانا إلى التمويل والمساعدات الأجنبية.

ولأجل مواكبة التطور السريع ينبغي توفير كل عناصر التطور إضافة للقدرات البشرية والتقنية والتعليمية المنوه عنها أعلاه يجب تخصيص ما لا يقل من 2% من الناتج العربي الإجمالي لتمويل مشاريع البحث والتطوير أي ما يعادل تقريبا 20 مليار دولار محسوب ذلك على أساس أن الناتج لعربي الإجمالي سيكون في حدود 1000 مليار سنة 2001.

هذه إذن مسؤولية الجامعة العربية التي تحمل قضية تنبض بها هي قضية إنماء الوطن العربي وأمن الوطن العربي، وليست المؤسسة التي تضمن أساتذة يدرسون طلبة انتسبوا للجامعة للحصول على شهادة تتيح لهم التعيين كم تؤكد على أن هذه المسؤولية هي مسؤولية الجامعة ولكن هذه الجامعة وتجديدها إلى مستوى القضية

تستحق النضال والتضحيات حتى لا تصبح مسألة تمويل الجامعة أمراً عاطفياً بل تغدوا مسألة متصلة بأسباب البقاء والاستمرارية، وهذه الاستمرارية لا تأتي كذلك إلا بتلك العلاقة التي تربط الأدوار بالأهداف التي أنشأت من أجلها الجامعة وهو ما يتركنا نطرح السؤال التالي ما هي تلك الأدوار والأهداف؟ وهو ما يمكن توضيحه في المحور التالي:

دور وهدف الجامعة في الوقت الراهن:

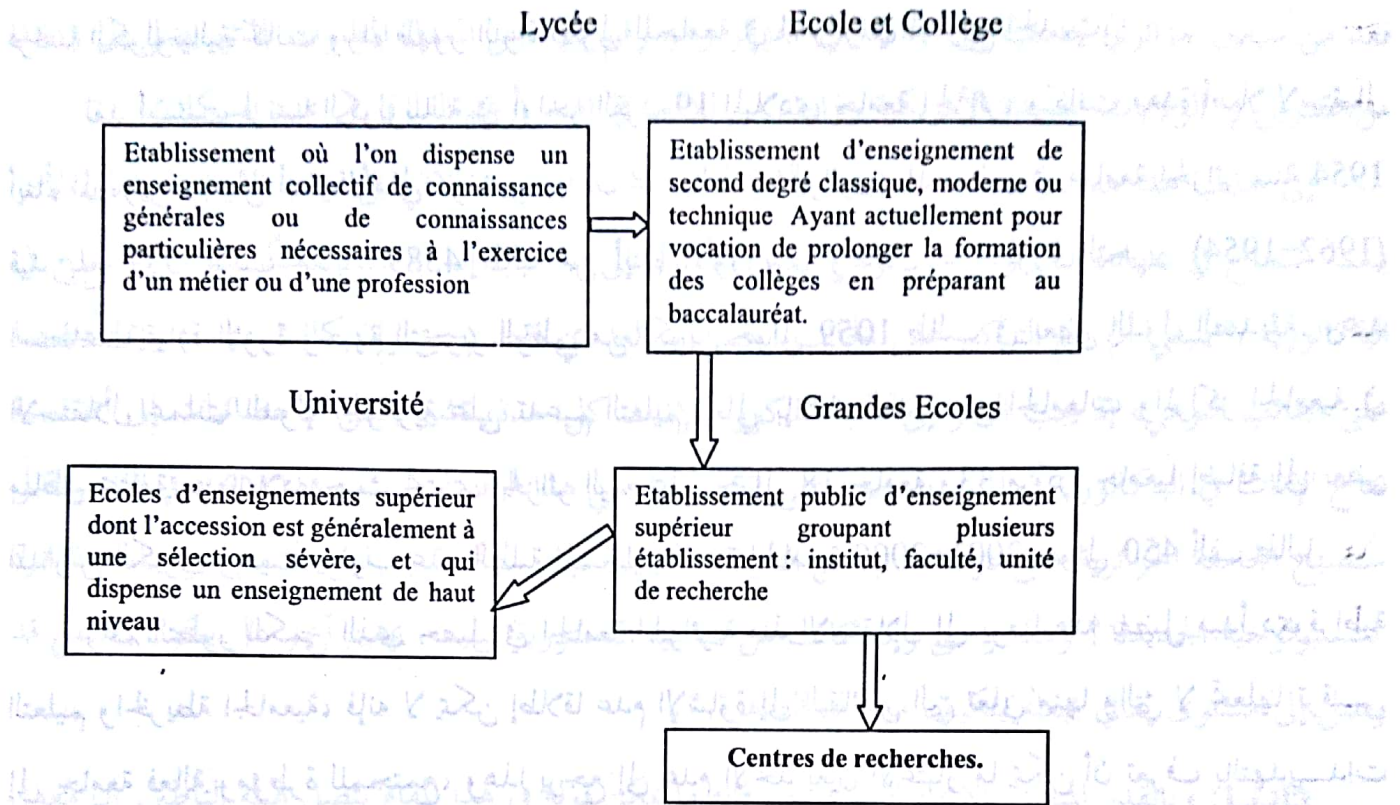
تتطلب عملية تنظيم (أو هيكلية) الجامعة بمفهومها الواسع في إطار رسمي ومؤسسي إيجاد تلك السياسة المحددة بكل دقة ووضوح لكل من أدوار وأهداف المؤسسات التعليمية، وبعبارة أخرى علينا أن نتساءل عن دور كل من المدرسة والجامعة في المجتمع؟ وكذا عن الأهداف المرجوة منها.

إن الإجابة عن مثل هذه الأسئلة يتطلب حتماً ضبطاً سيمائياً لتحديد المفاهيم الأساسية المتصلة بمثل هذه المؤسسات. في الواقع العملي فإنه من المنطقي والطبيعي جداً أن ترتبط أهداف كل من المدرسة والجامعة في أي بلد كان بالتعلم، التربية والتدريس، والسبب طبعاً يكمن أساساً في كون هذه المفاهيم الثلاثة شديدة الارتباط بالمنظومة التربوية ككل. إن التعليم يعني إعطاء تكوين معين للفرد بشكل رسمي، في حين أن التربية يقصد بها العمل على تطوير القدرات الأخلاقية، الذهنية والبدنية للإنسان (لفرد والمجتمع). إن الشيء الملاحظ هنا هو أن كل من التعليم والتربية يتهان عبر التدريس الذي يعتبر أو يساعد على نقل وتنظيم المعرفة النظرية أو التطبيقية ومن المتفق عليه اليوم هو أن التدريس والتنظيم المعرفي يتم وفق النموذج التالي:

A vrai dire, dans n'importe quelle société, l'institution scolaire et universitaire doit avoir un objectif clair se rapportant à l'instruction, l'éducation et l'enseignement. La raison est que ces trois concepts sont intimement liés au système scolaire. En effet l'instruction qui est de donner un enseignement ou une formation à l'individu, mais d'une manière officielle. L'éducation elle est avant tout l'action de développer les facultés morales, physiques, intellectuelles de l'être humain. On remarque ici que l'instruction et l'éducation sont enveloppées par l'enseignement qui permet leur organisation par la transmission d'un savoir théorique ou pratique.

Il est bien établi de nos jours que l'enseignement ou l'organisation du savoir suit le schéma suivant:

Schéma de l'organisation du savoir



إن النموذج المشار إليه يكاد يكون الصفة الغالبة في جميع أنحاء العالم إذ أن الهدف من اتباع هذا النموذج يبقى هو رفع مستوى التعليم لأفراد المجتمع وهذا انطلاقاً من الفلسفة الانسانية لتصورات المدرسة نفسها، حيث أنها (أي المدرسة) تسعى إلى تكوين "رجل كامل" ويمكن تلخيص أهداف المؤسسة التعليمية فيما يلي:

- 1° - Former des citoyens pourvus de toutes les vertus morales et spirituelles
- 2° - Former des têtes bien faites plutôt que bien pleine.

وعلى غرار ما سبق ذكره أردنا خلال هذا البحث أن نقف على واقع الجامعة الجزائرية وذلك من خلال

المحور التالي:

الجامعة الجزائرية: واقع وأرقام

قد يكون من الصعب العمل على تحديد (حتى وإن كان ضروريا) الإطار الزمني والمكاني لظهور الجامعة الجزائرية عبر التاريخ وذلك لقلّة البحوث في الموضوع، فإن الاعتماد على بعض المعطيات لتاريخ الجزائر في القرون الوسطى (القرن الحادي عشر الميلادي) مكنتنا من التوصل إلى أن بجاية الناصرية عاصمة الدولة الحمادية آنذاك كانت منارة إشعاع وعلم بفضل جامعة سيدي تواتي التي كانت ذات سمعة في كل البحر الأبيض

المتوسط نظرتا لنوعية التدريس فيها وخاصة علم الرياضيات رغم هذا فإن الفكرة الشائعة والمسلم بما هي أن فرنسا الكولونيالية كانت وراء ظهور النواة الأولى للجامعة في الجزائر في التاريخ الحديث.

لقد أسست فرنسا الكولونيالية في أواخر القرن 19 الميلادي جامعة الجزائر، وكانت معدة أصلا لاستقبال أبناء المعمرين وبعض أبناء الأهالي. ونشير هنا أن عدد الطلبة الجزائريين المسجلين في جامعة الجزائر سنة 1954 قيد بلغ 557 طالب مقابل 4589 طالبا من أبناء الأوربيين وخلال فترة ثورة التحرير (1954-1962) استطاعت قيادة الثورة وجبهة التحرير الوطني من تكوين حوالي 1059 طالب في بعض الدول الصديقة. وعند الاستقلال عملت الدولة الجزائرية على تدعيم التعليم العالي بإنشاء العديد من الجامعات والمراكز الجامعية في مناطق مختلفة من البلاد، حيث تحتوي الجزائر اليوم على حوالي 18 جامعة و33 مركزا جامعيًا إضافة إلى بعض المدارس الكبرى وحيث يقارب عدد الطلبة المسجلين للسنة الجامعية 2000-2001 حوالي 450 ألف طالبا.

رغم التطور الكمي الذي حصل في الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بفضل مبدأ ديمقراطية التعليم والخريطة الجامعية، فإنه لا يمكن إطلاقا عدم الإشارة إلى النقائص التي تعاني منها والتي لا تجعلها ترقى إلى جامعة فعالة ومؤطرة للمجتمع، وهذا يرجع إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن تعرف بالتهديدات (Menaces) التي تشكل مصدر خطر على الجامعة الجزائرية حاضرا ومستقبلا.

ويمكن أن نلخص هذه التهديدات على النحو التالي:

الاتجاه السوسولوجي

الاتجاه البيداغوجي

الاتجاه الإنفاقي (العبء الاقتصادي)

الاتجاه التكنولوجي

أولا فإن الجامعة لا تعيش بمعزل عن المجتمع ككل فهي تتأثر ولو بدرجات متفاوتة بكل التغيرات الحاصلة فيه وكذا كل ما يحدث في المنظومة التربوية والجامعة كآخر حلقة فيها يجب التركيز هنا على البعد السوسولوجي وأثره على الجامعة. تشير كل التقارير الرسمية (الوزارة، المجلس الأعلى للتربية جمعيات) إلى كون التسرب المدرسي في الجزائر قد وصل إلى 500 ألف تلميذ وهو رقم مخيف على أكثر من صعيد بحيث إذا أضفنا نسبة 32 % من الأمية على المستوى لوطني (13 % لفئة 16-24 سنة) يتبين لنا أنه من الصعب على الجامعة في المستقبل في محيط أكثر من عدائي لها وخاصة إذا علمنا أن 4% فقط من المتدربين يصلون إلى

الجامعة وأن 12 % من سكان الجزائر ينتسبون إلى الجامعة مقابل 38 % في دولة ككوريا مثلا. وأن واحد فقد من سبعين جزائري ينتسب إلى الجامعة في الجزائر وهو رقم بعيد عن المعدل المطلوب الذي يصل إلى واحد من عشرين في الولايات المتحدة الأمريكية وواحد من ثلاثين في الهند (رغم الفارق في عدد السكان).

إلى جانب هذا هناك اتجاه آخر في غاية الأهمية يجب الانتباه إليه منذ الآن قبل فوات الأوان، ويتعلق الأمر بنسبة النجاح في شهادة البكالوريا التي تؤهل الفرد للدخول إلى الجامعة. إن الاهتمام بمسألة نسبة النجاح في البكالوريا لا ينبغي أن يتم التركيز على الجانب الكمي أو العددي فقط (حتى وإن كانت مهمة) وإنما أيضا على الجانب النوعي، إذ يجب النظر إلى نسبة الذكور والإناث كل حدة، تشير بعض الإحصائيات إلى أن نسبة نجاح الإناث في البكالوريا في المتوسط تصل على 52 % يعني هذا الرقم لو يستمر هذا الاتجاه في المستقبل ستصبح الجامعة الجزائرية على درجة عالية من التآنيث المشكلة كيف سيكون رد فعل المجتمع لمثل هذه الظاهرة السوسيولوجية الجديدة؟ وهذا وحتى وإن كانت من الناحية الدستورية سليمة. بمعنى آخر هل يكون المجتمع قد وصل إلى مستوى ثقافي يجعله يتكيف مع هذه الظاهرة.

ثانيا: وبالقدر المتعلق بالاتجاه البيداغوجي فإنه ما يمكن قوله في هذا المقام يتصل بهيئة التأطير. إن معدل التأطير الوطني هو أستاذ واحد لكل 120 طالبا. ومشكل التأطير يرهن البحث العلمي الذي يعد الوظيفة الأساسية للجامعة بعد وظيفة التدريس. إن الأرقام الموجودة حول التأطير في الجامعة الجزائرية قد ترهن كيانها في السنوات المقبلة، إذا كان مجموع الأساتذة الدائمين هو حوالي 16 ألف أستاذ فإن عدد الأساتذة المؤقتين والمشاركين وصل إلى 12000 أستاذ ويعني هذا أن الجامعة مرهونة بقدرتها على إنتاج أدوات إعادة إنتاجها وضمان إستمراريتها بفضل تفعيل الدراسات ما بعد التدرج لكن بالنظر إلى وتيرة المناقشات التي تتم في الماجستير ودكتوراه الدولة يجعل من هذا الأمر صعب التحقيق وهذا جدول مكيف من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حول مستوى التأطير في الجزائر عام 1999.

جدول يبين مستوى التأطير في الجامعات الجزائرية لعام 1999

المجموع	مساعدين	أ مساعدين	م الدروس	أ محاضرين	أساتذة	
2284	192	1119	527	217	329	جامعة الجزائر
1373	124	450	469	119	121	جامعة هواري بومدين
807	191	205	334	62	15	جامعة تيزي وزو

680	82	243	277	56	22	جامعة البليدة
395	67	105	178	39	6	جامعة بومرداس
1727	247	620	581	178	101	جامعة قسنطينة
89	5	37	40	5	2	جامعة العلوم الإسلامية
1317	86	347	693	144	47	جامعة عنابة
662	92	231	289	52	16	جامعة باتنة
758	109	192	362	78	17	جامعة سطيف
311	58	145	90	17	01	جامعة بسكرة
1105	97	336	425	130	117	جامعة السانية
416	38	78	238	53	9	جامعة وهران
568	31	112	347	56	22	جامعة تلمسان
337	21	92	179	37	8	جامعة بلعباس
308	20	129	132	22	5	جامعة مستغانم

مكيف من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 1999.

ثالثا: وهنا يتعلق الأمر بالمعادلة العددية التي تربط بين ما تقوم به الدولة من إنفاق عن الطلبة في التعليم العالي. من المؤكد أن الـ 2000 كطالب لعام 1962 غير 450 ألف طالب عام 2001 حيث أن الدولة عليها أن تخصص ميزانية مناسبة لهذا العدد المتزايد من الطلبة سنويا من حيث الإيواء مثلا (51% من الطلبة سيكونون في الأحياء الجامعية في حين أنه في البلدان الأخرى النسبة تتراوح بين 10% - 13%) وتوفير المقاعد البيدغوجية فحسب بعض الإحصائيات ف إن الوزارة كانت تتوقع للسنة الجامعية 200-2001 حوالي 90 ألف طالبا في حين وجد في الواقع حوالي 120 ألف طالب إن الاستمرار في هذا الاتجاه الإنفاقي قد يؤدي إلى تخصيص موارد مالية أكبر لقطاع التعليم العالي وهذا الأمر صعب المنال وخاصة أن الجزائر مرت بفترة صعبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي فرضته المؤسسات المالية الدولية الذي يطلب فيه تقليص التكاليف في قطاع التعليم. إن تزايد عدد الطلبة أمر واقع في الجامعة الجزائرية ومثال على ذلك ما حصل في جامعة فرحات عباس بسطيف من 1978 إلى 2000

جدول 2 : تطور المسجلين في التدرج (1978-2000)

السنة الجامعية	المسجلين في التدرج
1979/1978	260
1980/1979	1239
1981/1980	1902
1982/1981	2501
1983/1982	4090
1984/1983	4401
1985/1984	4227
1986/1985	5100
1987/1986	6427
1988/1987	7501
1989/1988	7175
1990/1989	8499
1991/1990	9119
1992/1991	11316
1993/1992	12227
1994/1993	11401
1995/1994	11155
1996/1995	11909
1997/1996	15868
1998/1997	18276
1999/1998	22627
2000/1999	24548

المصدر : دليل جامعة سطيف 2001/2000

وابعاً: فإن الاتجاه التكنولوجي يعتبر من أكبر المخاطر على الجامعة الجزائرية في ظل الألفية الثالثة وخاصة أن العالم يمر بثورة كبيرة في مجال الاتصالات. إن التقدم التكنولوجي يعني أن ما ينتجه الإنسان خلال 5 سنوات يصبح ينتجه في سنة واحدة فقط والمعلوم حالياً أن التقدم التكنولوجي يفرض إعادة النظر في محتوى المنظومة التربوية كل سنتين على الأقل نظراً لسرعة التغيرات وعمقها. إن الجامعة الجزائرية على قدر ضعف الميزانية المخصصة لمجال البحث (أقل من 1% من الناتج الداخلي الإجمالي) ستواجه "البعبع التكنولوجي" بإمكانيات محدودة حيث أن الأرقام المتوفرة تشير إلى كون سوق المعلوماتية مقدرة بحوالي 10 إلى 12 مليار دينار بحيث تشكل التجهيزات 99% من هذه السوق وأن 1% يبقى للجانب البحثي وأن دخول الانترنت إلى الجزائر لا يزال جد ضعيف بحيث أن 1% إلى 2% لهم اتصال بهذه الوسيلة العصرية ومن هنا نرى أن

الاعتناء بالاتجاه التكنولوجي قد يكون له الأثر الإيجابي على الجامعة الجزائرية في السنوات المقبلة إذا ادرج في المسار التكنولوجي للجامعة والعمل على خلق قطب تكنولوجي لإعطاء الجزائر أداة فعالة ومناسبة للدخول عالم الاقتصاد الجديد والاستفادة من الطاقات البشرية عبر تشجيع المؤسسات في ميدان التكنولوجيا ذات قيمة مضافة عالية.

هوامش البحث:

1. المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى (مستقبل الماضي وماضي المستقبل) الجزائر شركة الشهاب 1991.
2. حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل القاهرة دار المعارف
3. ناجي معروف، أصالة الحضارة العربية، بيروت، دار الثقافة
4. عبد الحلیم منتصر، تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه: الطبعة الثامنة، القاهرة دار المعارف 1990.
5. عبد الكاظم العبودي: البحث العلمي واكتساب التكنولوجيا في العالم العربي (الجزائر) وهران، الملتقى الدولي حول الإسلام والدراسات المستقبلية 1998.
6. دليل جامعة سطيف 2001/2000.